



# مؤتمر القدس الهنوي الخامس القدس و هيمنة القطرية الأحادية

من الخميس 4 / 10 / 2007م إلى الجمعة 5 / 10 / 2007م  
من الساعة الثامنة والنصف مساءً حتى الساعة الحادية عشر مساءً

## الأشكال التاريخية والدلالات السياسية للقطبية الأحادية

إعداد

الأستاذ د. محمد السيد سليم

أستاذ العلوم السياسية  
جامعة الكويت



الأستاذ د. محمد السيد سليم  
أستاذ العلوم السياسية - جامعة الكويت

## نبذة عن الباحث .

❖ ❖ أستاذ العلوم السياسية - جامعة الكويت .

### التحصيل العلمي :

- ❖ ❖ بكالوريوس علوم سياسية من جامعة القاهرة سنة 1967 .
- ❖ ❖ ماجستير علوم سياسية من جامعة القاهرة سنة 1972 .
- ❖ ❖ دكتوراه علوم سياسية من جامعة كارلتون ( كندا ) سنة 1979 .

### مجالات التخصص :

- ❖ ❖ العلاقات الدولية .
- ❖ ❖ السياسات المقارنة .

### الخبرة العلمية :

- ❖ ❖ تحكيم بحوث أكاديمية عديدة .
- ❖ ❖ استشارات سياسية وأكاديمية .
- ❖ ❖ المشاركة في العديد من المؤتمرات الدولية التخصصية .
- ❖ ❖ تأليف العديد من الكتب باللغتين العربية والإنجليزية .
- ❖ ❖ كتابة العديد من المقالات الأكاديمية .



# الأشكال التاريخية والدلالات السياسية للقطبية الأحادية

يوضح تأمل القدرات العسكرية و الاقتصادية للقوى الكبرى، وأدوارها فى السياسة الدولية منذ سنة 1991، أننا إزاء تحول بنىوى فى النظام العالمى ذاته. وقد اختلف الدارسون حول تشخيص دلالة تلك التحولات. فقد ذهب البعض إلى أننا لسنا إزاء نظام عالمى جديد، وأن الأمر هو مجرد "ترتيبات" جديدة بعد الحرب الباردة، بينما أكد البعض على أننا إزاء حالة من أو اللانظام العالمى الجديد (1). هذا بينما رأى بعض الدارسين أن البنيان العالمى الجديد يتسم "بالقطبية الأحادية" استناداً إلى أن الولايات المتحدة تمارس فى "اللحظة الراهنة" دوراً قيادياً فى النظام العالمى فى أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتى وانشغال روسيا بقضاياها الداخلية، وعدم قدرة اليابان والصين وأوروبا بعد على امتلاك مقومات القطب العالمى ذى الاستراتيجية العالمية. كما أن حرب الخليج الثانية أظهرت قدرة الولايات المتحدة على تحريك الأحداث وأسفرت عن السيطرة على موارد النفط العالمية بما يمكنها من التأثير فى القوى الكبرى التى قد تنافسها (2). وقد رفض فريق من الباحثين هذا الرأى، وأكدوا أن النظام العالمى الراهن هو نظام انتقالى سيتجه سريعاً إلى قطبية متعددة، وأنه بالأحرى "قطبية تعددية قيد التشكيل". واستند هؤلاء إلى عدة حجج أهمها أن القطبية الواحدة تستلزم ارتباطاً بين القوة العسكرية والقوة الاقتصادية للقطب المسيطر، وهو ما لا يتوافر فى حالة الولايات المتحدة. فهناك انتشاراً وتوزعاً لمصادر القوة الاقتصادية والعسكرية فى النظام العالمى، كما أن الولايات المتحدة تعانى من مشكلات إقتصادية بنىوية تجعلها غير قادرة على قيادة النظام العالمى. كذلك فالولايات المتحدة لم تستطيع أن تحقق ما حققته فى الخليج إلا بدعم عدد من القوى الأخرى. وأخيراً، فإن المعطيات الاندماجية الاقتصادية التى تحدثت على مستوى النظام العالمى، والتى سبق أن أشرنا إليها من شأنها أن تؤدى إلى ظهور أقطاب دولية منافسة للولايات المتحدة (3). كذلك سلم البعض بأن النظام العالمى الجديد هو أحادية قطبية ولكنها تتجه نحو التعددية الثلاثية فى إطار هيكل قوة جديد قوامه الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبى، واليابان (4).

إن تأمل الاتجاهات العامة لأدوار القوى الكبرى بعد سنة 1991 يشير إلى أن النظام العالمى الذى تبلور منذ ذلك التاريخ هو نسق "أحادى القطبية" يمارس فيه القطب الأعظم الواحد، الولايات المتحدة، الدور المحورى. فالولايات المتحدة هى المحرك الرئيس لمجمل مسار السياسة الدولية. فقدراتها العسكرية

والاقتصادية تفوق قدرات أكبر ثلاث دول تالية لها فى القدرات مجتمعة، كما أنها تتمتع بالقدرة على نشر قواتها فى كل أنحاء العالم تقريباً. وقد أثبتت من خلال أزمة كوسوفو أنها تستطيع أن تتخذ قرار استعمال القوة العسكرية فى مسرح استراتيجى يمس المصالح الروسية مباشرة (5).

كذلك، لا يوجد ما يدل على أن الدول الكبرى الأخرى تسعى إلى موازنة الدور الأمريكى فى مجال الأمن العسكرى. بل إن تلك الدول تسعى إلى تكييف استراتيجياتها بما يتوافق مع احتمال استمرار الهيمنة الأحادية الأمريكية. فقد سعت روسيا للاندماج مع العالم الأوروبى - الأطلنطى الذى تقوده الولايات المتحدة، و حينما تحولت الى التوجه الأوراسى فإنها لم تتحدى الولايات المتحدة مباشرة ، و سرعان ماتحولت بعد 11 سبتمبر سنة 2001 نحو التوجه الأورو-أطلنطى. كما أن الصين تسعى الى الاندماج فى المؤسسات الاقتصادية متعددة الأطراف التى تسيطر عليها الولايات المتحدة . كما أنها تسعى إلى ضمان فترة هدوء عالمى طويل الأمد تتمكن فيه من استكمال صعودها الإقتصادى، و هو مايتطلب التوافق مع الولايات المتحدة. و عنما قصفت طائرات حلف الأطلنطى السفارة الصينية فى بلجراد سنة 1999 فلأن الصين لم ترد (6). كذلك، فالإتحاد الأوروبى لايسعى إلى بلورة استراتيجية فى مواجهة الولايات المتحدة لخلق نظام عالمى مختلف، بل إن القوى الأوربية تدعم المشروع السياسى العالمى الأمريكى، و لكن ذلك لايحول دون التنافس معها حول الموارد، والأسواق. (7)

وقد هيمن تكتل الدول الرأسمالية الغربية على النظام العالمى فى إطار منظومة تضم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى، واليابان تنظمها شبكة من المؤسسات هى مجموعة الدول الصناعية الثمان، ومنظمة التعاون الإقتصادى والتنمية، والبنك الدولى للإنشاء والتعمير، ووكالة الطاقة الدولية، ومنظمة التجارة العالمية، وذلك كله بقيادة الولايات المتحدة. فمع انتهاء الحرب الباردة تحولت مجموعة الدول الصناعية السبع إلى مسمى مجموعة الدول الثمان G-8 Group بانضمام روسيا إليها سنة 1998، مع استمرار الدول السبع الأصلية فى الاجتماع بدون روسيا. وأصبحت تلك المجموعة بمثابة "مجلس إدارة للعالم"، بحيث يصبح التوافق الذى يتم التوصل إليه فى إطار المجموعة هو ذاته السياسة التى تطبق فى باقى المؤسسات الدولية المشار إليها آنفاً، بالإضافة إلى الأمم المتحدة. ورغم أن تلك المجموعة ليس لها مقر دائم، أو أمانة عامة دائمة، أو قواعد محددة للعمل، أو سلطات قانونية، فإنها تشكل جوهر التوافق الاستراتيجى بين القوى المكونة للمجموعة.

وتتسم تلك المنظومة بوجود توافق استراتيجى له أبعاد سياسية واقتصادية. لعل أهم تلك الأبعاد هو عدم السماح بظهور قوة منافسة للدول الصناعية الغربية فى المستقبل، والتركيز على سيادة النموذج الرأسمالى فى العالم. وتحرير التجارة الدولية، ومنع الدول النامية من امتلاك أسلحة الدمار الشامل، وهيمنة النموذج الثقافى الغربى. ولا يستبعد ذلك وجود منافسات اقتصادية حول السيطرة على الأسواق فى العالم الثالث.

ويشبه هذا الموقف ما حدث فى السياسة الدولية بعد مؤتمر فيينا سنة 1815 حين ظهر "الإتفاق الأوروبى" بين القوى الكبرى. و نواة التوافق الحالى هو الولايات المتحدة و معها منظومة الدول الأعضاء فى مجموعة الدول الثمان . الجديد فى التوافق الذى ظهر بعد سنة 1991 هو أنه توافق عالمى بينما كان "التوافق الأوروبى" بعد مؤتمر فيينا ذى طابع أوروبى (8).

إذا سلمنا بأن النظام العالمى الراهن هو نظام أحادى القطبية على الأقل فى "اللحظة الراهنة"، فإن أحد مداخل فهم حركية هذا النظام هو المدخل التاريخى. ونقصد بذلك أن نعود إلى النماذج التاريخية لنظام القطبية الأحادية لكى نفهم كيف نشأت تلك النماذج وما هى الآليات السياسية التى ميزت تفاعلاتها، وكيف انتهت تلك النماذج وتحولت إلى نماذج قطبية أخرى. وذلك بهدف الخروج ببعض النتائج العامة التى ربما تمكنا من فهم آليات واحتمالات التغير فى النظام العالمى الراهن.

ولعل السؤال الذى يتبادر إلى الذهن مباشرة هو إلى أى حد يمكن فهم حركيات نظام القطبية الأحادية بالعودة إلى النماذج التاريخية لهذا النظام؟ لا شك فى أن لهذا التساؤل أساساً منطقياً . فالنظام العالمى الراهن يتميز عن غيره من نظم القطبية الأحادية بامتلاك القطب المسيطر وبعض الأقطاب الأخرى الأقل للأسلحة النووية، كما أنه نظام "عالمى" بمعنى أن نفوذ القطب المسيطر يشمل معظم مناطق العالم، بخلاف الحال فى أنظمة القطبية الأخرى حيث لم يكن نفوذ القطب المسيطر يشمل العالم بأسره. وعلى سبيل المثال، فإنه فى واحد من أقوى تلك النظم، وهو النظام الأوروبى البسماركى (1872/1890) ركز القطب المهيمن، ألمانيا، على القضايا الأوروبية ولم يشغل كثير بالمسائل العالمية الأخرى. ولكن يمكن القول أيضاً أن امتلاك الأسلحة النووية، وعالمية الهيمنة لا يؤثران إلى حد كبير فى إمكانية استخلاص أنماط سلوكية من خبرة نظم القطبية الأحادية ذلك أن امتلاك الأسلحة النووية لا ينتج أثراً نوعياً إلا إذا كان ذلك مقصوراً على القطب المسيطر، مما يعطيه مركزاً يمكنه من ابتزاز الآخرين وإدامة سيطرته. ولكن هناك قوى كبرى أخرى تمتلك الأسلحة النووية بما يمكنها، على الأقل، من ردع القطب المسيطر ويوفر لها أساساً

مادياً كافياً للبروز كأقطاب منافسة على غرار أنماط القطبية الواجدية الأخرى. ومن ناحية ثانية، فإن عالمية هيمنة القطب المسيطر لا تغير كثيراً من آلية نظام القطبية الأحادية طالما توفرت للقوى المنافسة المحتملة أسساً اقتصادية وعسكرية يمكن من خلالها تغيير أساس النظام.

ومن ثم، فإننا سنحاول أن ندرس النماذج التاريخية لنظام القطبية الأحادية بهدف الإجابة على عدة أسئلة. ما هي العوامل التي أدت إلى قيام هذا النظام؟ ما هي آليات عمل النظام، وما هي أهم العمليات السياسية التي ميزته؟ كيف تحول نظام القطبية الأحادية إلى نظام آخر؟ وإلى أى حد يمكن الإفادة من ذلك كله لفهم نظام الطبقة الأحادية الراهنة؟ ولتحقيق ذلك كله سنبدأ بتعريف المقصود بنظام القطبية الأحادية.

## ماهية القطبية الأحادية

نظراً لعدم تكرارية نظام القطبية الأحادية عبر تاريخ النظم الدولية، فإن هذا النظام لم يلق الاهتمام الكافي من الباحثين. قد ركزت دراسات النظم الدولية على تحليل خصائص وحركة نظامى القطبية الثنائية والقطبية التعددية، ولكنها اعتبرت نظام القطبية الأحادية بمثابة استثناء من القاعدة، وبالتالي لم تعطه الاهتمام الكافى اللهم إلا كأحد الأشكال المحتملة والنادرة لتطور النظم الدولية. ولهذا نجد أن كابلان فى دراسته الرائدة عن النظم الدولية لم يشر إلى هذا النظام صراحة وأشار إليه ضمناً فى سياق إشارته إلى ما أسماه "النظام الدولى التدرجى" Hierarchical international System ولم يقدم تعريفاً لهذا النظام، ولكنه أشار إلى آلياته كنظام يتسم بهيمنة تدرجية حيث يوجد ترتيب تدرجى تسلسلى فى النظام الدولى مع وجود قواعد معينة يحددها القطب المسيطر على قمة النظام وأشار إلى أنه نظام يتسم بالاستقرار، كما أنه بمجرد نشأته يصعب تغييره (9). كذلك، فإن روزكرينز فى دراسته الرائدة عن تاريخ النظم الدولية عرف تسعة نظم دولية تاريخية، وحدد من بينها نظاماً أحادى القطبية هو النظام الأوروبى البسماركى، الذى عرفه صراحة أنه أحادى القطبية، ولكنه لم يشر إلى خصائص عامة أو تعريف مفهومى للقطبية الأحادية (10). وإذا كان روزكرينز قد اكتفى بالإشارة عرضاً إلى القطبية الأحادية فى مؤلفه سالف الذكر، فإن والتز فى نظريته البنائية عن العلاقات الدولية لم يشر إلى بنى القطبية الأحادية كشكل محتمل من أشكال البنى الدولية وركز فقط على نظامى القطبية الثنائية والتعددية (11). أما مايكل هاس، فقد عرف القطبية الأحادية اجرائياً بأنها نظام يتميز بامتلاك فاعل دولى واحد أو ائتلاف من الفاعلين حوالى 40 ٪ من القدرات الكلية المتاحة فى النظام بشرط ألا تمتلك وحدة أخرى نسبة أخرى مكافئة (12).

والواقع أن بنى النظام الدولى يتحدد بناء على عاملين هما توزيع القدرات، وتوزيع التوجهات السياسية. ولذلك فإن تعريف نظام القطبية الأحادية يجب أن يعكس تركيز القدرات فى يد القطب المسيطر وتماثل التوجهات السياسية لمختلف الوحدات المكونة للقطب المسيطر. وبذلك، فإن القطبية الأحادية هى بنى دولى يتميز بوجود قوة أو مجموعة من القوى المؤتلفة سياسياً تمتلك نسبة مؤثرة من الموارد العالمية تمكنها من فرض إرادتها السياسية على القوى الأخرى دون تحدى رئيسى من تلك القوى. ومن ثم، فالعبرة فى تعريف القطبية الأحادية، هى بوجود تكتل دولى واحد متجانس سياسياً ومتميز فى توجهاته السياسية عن باقى التكتلات، هذا التكتل يمتلك نسبة من المقدرات تفوق غيره، كما أنه قادر على أن يفرض تصوراتة السياسية على غيره من التكتلات دون حاجة إلى الاستخدام "المستمر" للقوة العسكرية، كما أنه إذا استخدمها، فهو قادر على تحقيق الانتصار السياسى.

## تكرارية نماذج القطبية الأحادية

توضح دراسة تعاقب مختلف أشكال القطبية الدولية، أن نظام القطبية الأحادية هو أقلها حدوثاً. فعلى المستوى العالمى، لم يحدث هذا النظام منذ صلح وستفاليا سنة 1648 وحتى تفكك الاتحاد السوفيتى سنة 1991، إلا فى حالتين: الأولى أوربا البسماركية من سنة 1871 وحتى سنة 1890، والثانية فى أوروبا بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة وحتى صعود هتلر إلى السلطة فى ألمانيا سنة 1933. ولا يمكن اعتبار هيمنة فرنسا النابوليونية على أوروبا من سنة 1807 وحتى سنة 1814 بمثابة نظام للقطبية الأحادية لأن القوى المنافسة سعت دائماً إلى تحدى فرنسا حتى أسقطت النفوذ الفرنسى سنة 1814. فإذا وسعنا نطاق البحث ليكون مستوى التحليل هو المستوى الإقليمى، بمعنى مدى تكرارية حدوث هذا النظام فى أقاليم معينة، فإننا نجد أن الملاحظة ذاتها تنطبق. فقد عرف مايكل هاس 21 نظاماً دولياً فرعياً منذ سنة 1648 وحتى سنة 1963، وقسمها حسب نمط القطبية السائد ووجد أن من تلك النظم ٤ نظم فقط تتسم بالقطبية الأحادية وهى أوربا البسماركية، ونظام شرق آسيا (1689/1842)، ونظام هاواى (1) (1796-1818)، ونظام هاواى (2) (1819/1898) (13). وقد اعتبر هاس أن الفترة من سنة 1919 حتى سنة 1945 فترة تاريخية واحدة تتسم بثنائية القطبية. ولكن هذه الفترة يمكن تقسيمها إلى فترتين، الأولى من سنة 1919 حتى سنة 1933 وتتسم بالقطبية الأحادية، والثانية من سنة 1933 وسنة 1945 وتتسم بالاستقطاب الدولى الثنائى. كذلك، فإن تمييز هاس بين نظامى هاواى (1) وهاواى (2) لا يستند إلى أساس امبريقى. فكلاهما نظام أحادى القطبية، ولكن النظام الثانى أقل واحدية من الأول. ولذلك سنعتبرهما نظاماً واحداً. وبذلك نكون أمام أربعة نماذج للقطبية الأحادية من 21 نموذجاً، ومن ثم، فإن 19 ٪ فقط من النماذج التاريخية للقطبية تتسم بالأحادية مقابل 29 ٪ لتعدد الأقطاب (6 نماذج)، 52 ٪ للقطبية الثنائية (11 نموذج).

بيد أن الملاحظ أيضاً أن نظام القطبية الأحادية بمجرد أن يتحقق، فإنه يتسم بديمومة نسبية تفوق النظامين الآخرين. ففي النماذج التاريخية السابقة، استمر نظام القطبية الأحادية حوالى 72 سنة فى المتوسط بينما استمر نظام القطبية الثنائية والقطبية التعددية 24، 25 عاماً فى المتوسط على التوالى. وهذا يعنى أن نظام القطبية الأحادية يمتلك آليات معينة تؤدي به إلى تأكيد ذاته عبر فترة زمنية طويلة. فالقطب المسيطر ينتهز اللحظة التاريخية لهيمنته ويسعى إلى تأكيدها بكل الطرق. بيد أن هناك قيوداً هاماً يد على تلك الملاحظة، وهو أن هذه الأرقام تشمل نظامين للقطبية الأحادية حدثا فى القارة الآسيوية والمحيط الهادى فى القرنين 18، 19 حيث تميزت تلك المنطقة بعزلة نسبية أعطت للقطب الواحد المسيطر الفرصة لتأكيد سيطرته عبر فترة طويلة زمنياً وصلت فى المتوسط إلى قرن وربع القرن. ولكن إذا اقتصرنا



على النموذجين الأوروبيين الحديثين (أوروبا البسماركية، وفترة ما بعد الحرب العالمية الأولى حتى سنة 1933)، فإننا نجد أن نظام القطبية الأحادية لم يستمر أكثر من 16 سنة في المتوسط، أى أقل من فترات الثنائية والتعددية. ومن ثم، فإنه يصعب، فى رأينا، أن نتوصل إلى تعميم بخصوص مدى ديمومة بنية القطبية الأحادية. وان كنا نميل إلى الرأى القائل بأن بنية القطبية الأحادية أقل ميلاً للاستمرار من غيره من الأنبة.

وتفسير ذلك، فى رأينا، هو أن بنية القطبية الأحادية يفتقد صفة أساسية من صفات البنية الدولية، وهى صفة التوازن. فالتوازن، والميل نحو التوازن هو أحد الخصائص الأساسية للكائنات الحية والتكوينات الاجتماعية. ويقصد بذلك أن تلك الكائنات والتكوينات تميل إلى إيجاد حالة متواترة معينة قوامها تصحيح الاختلال الذى يصيب تلك الحالة نتيجة تدخل عامل خارجى بشكل يعيدها إلى الحالة السابقة. وينصرف توازن البنية الدولية إلى "حالة التعادل أو التكافؤ النسبى بين مجموعة من المتغيرات المترابطة فى النظام الدولي، تتميز بدرجة من المرونة والترابط بين التفاعلات مع رضا الوحدات الأساسية للبنية عن واقع التعادل القائم" (14). ومن ثم، فالتوازن الدولي ينصرف إلى عدة أبعاد منها التعادل أو التكافؤ بين وحدات النظام الدولي، وبالذات مستوى مقدراتها وتسليحها. ولما كان بنية القطبية الأحادية يفتقد تلك الصفة، فإن هناك ضغوطاً قوية داخل البنية نحو التوازن أى نحو ظهور قطب موازن للقطب المسيطر.

## الأشكال التاريخية للقبطية الأحادية

أشرنا إلى أن هناك أربعة نماذج تاريخية للقبطية الأحادية هي: شرقى آسيا (1842/1689) وهاواي (1898/1796)، أوروبا البسماركية (1890/1872)، وأوروبا بعد الحرب العالمية الأولى (1933/1919). وتشترك هذه النماذج فى صفة رئيسة، وهى أنها نشأت بعد رسوخ نظام الدولة كمحور للعلاقات الدولية بعد صلح وستفاليا سنة 1648. وهذا يفسر استبعادنا لنظام الإمبراطورية الرومانية، وهو نظام سبق أن صنفناه فى مجال آخر، على أنه أحادى القبطية. وذلك لأنه كان يتأسس على مفهوم يختلف كلية عن نظام الدولة المعاصر، وبالتالي فإن مقارنته بنظم القبطية الأحادية الأخرى ربما لا تكون مفيدة (15).

وسنحاول أن ندرس هذه النماذج من خلال المحاور التالية:

### 1- ما هى العوامل التى أدت إلى نشأة النظام ؟

هل نشأ النظام نتيجة وقوع حدث دامي جذري مؤثر فى نمط توزيع القوة أو نتيجة تغير تدريجي فى هيكل القوة. وتحدث الحالة الأولى عادة نتيجة إنهزام إحدى القوى الكبرى عسكرياً، أو انهيار تحالفات عسكرية قائمة. كما تحدث الحالة الثانية نتيجة إرتقاء إحدى القوى الوسطى إلى درجة القوى الكبرى، أو دخول قوة كبرى جديدة إلى النظام، أو عقد تحالفات عسكرية جديدة بين القوى الكبرى، أو انهيار تحالفات عسكرية قائمة.

### 2- ما هى درجة تركيز القوة فى يد القطب المسيطر ؟

هل يمتلك النسبة الأكبر من المقدرات المتاحة أم أنه توجد قوى أخرى "شبه منافسة".

### 3- ما هى أهم خصائص بنية القبطية الأحادية ؟

وبالتحديد بالنظر إلى:

أ-مدى توافق التوجهات السياسية بين القطب المسيطر والقوى الأخرى.

ب-درجة الترابط بين شتى وحدات بنية القبطية الأحادية.

ج-درجة استقرار بنية القبطية الأحادية، بمعنى ميل البنية إلى الاستمرار عبر فترة زمنية طويلة،

وعدم حدوث حروب فى النظام.

د-ما هو دور التنظيم العالمى أو الإقليمى فى البنية؟

هـ- ما هو دور الأيديولوجية فى نظام القطبية الأحادية؟

4- لماذا تغير نظام القطبية الأحادية ؟ وما هو النظام الذى يتلو نظام القطبية الأحادية فى معظم الحالات؟

وفى ضوء هذا الإطار سنحاول أن نوضح المعالم الرئيسية لأبنية القطبية الواحدة محل البحث، بهدف مقارنتها واستخلاص بعض النتائج العامة من تلك المقارنة.

أولاً : نظام شرقي آسيا (1689-1842) (16):

نشأ هذا النظام شرقى القارة الآسيوية ليشمل الصين وكل المناطق المتاخمة لها جغرافياً داخل القارة. وقد تميز هذا النظام بهيمنة الإمبراطورية الصينية، وعدم تحدى القوى الكبرى خارج الإقليم لتلك الهيمنة بشكل مباشر. ويؤرخ لنشأة هذا النظام بعام 1689، وهى السنة التى فشلت فيها الحملة الروسية على الصين، واعترفت بعدها روسيا بالهيمنة الصينية شرقى آسيا.

قبل عام 1689 كانت الصين قد استكملت فرض نفوذها السياسى على ملك كوريا منذ سنة 1638، وضمت منغوليا الداخلية سنة 1635 كما سيطرت على معظم آسيا الوسطى فيما بعد. وقد توسعت أسرة المانشو التى حكمت الإمبراطورية الصينية منذ سنة 1644 فى الأقاليم المجاورة. وواجهت فى هذا الصدد تحدياً واضحاً من القوازيك الروس، الذين جاءوا عبر نهر أمور اعتباراً من سنة 1643 بهدف ضم كل الأراضى شمال النهر إلى روسيا بهدف السيطرة على مصادر الفراء. وقد نجح الروس فى ذلك نجاحاً كبيراً فى البداية. وفى أول معركة فى التاريخ بين الروس والصينيين، والتى وقعت سنة 1652، انتصرت القوات الروسية فى موقعة خاباروفسك شمال نهر أمور. بيد أن القوات الروسية ما لبثت أن انسحبت بموجب معاهدة سنة 1689 وهى أول معاهدة تعقدها الصين مع دولة أوربية. فقد فضل بطرس الأكبر، قيصر روسيا أن يركز على الجبهة الأوربية ويتفادى حرباً وشيكة مع الصين، كما فضل الإمبراطور كانج هسى أن يعقد صلحاً مع روسيا ويتفرغ للهيمنة على آسيا الوسطى. وهكذا عقدت اتفاقية سنة 1689 المسماة باتفاقية نيرشنسك NERCHINSK والتى حكمت العلاقات الصينية الروسية لمدة 170 عاماً تقريباً. وبموجب الاتفاقية تخلت روسيا عن أى مطالب لها فى أراضى نهر أمور واعترفت بأن كل الأراضى شمال النهر وحتى جبال ستانوفى، هى أراضى صينية، مع السماح لقوافل التجارة الروسية بالوصول إلى بكين بموافقة حكومتها. وهكذا اعترفت روسيا بالهيمنة الصينية شرقى آسيا. ولما كانت روسيا هى المنافس

الإقليمى للصين فى شرقى آسيا، فإن خروج روسيا من معادلة القوة فى تلك المنطقة كان يعنى فى حقيقته التسليم بالدور المنفرد للقبط الصينى. وفى هذا الإطار تعاملت روسيا مع الصين تجارياً واعتمدت عليها فى تطوير منطقة شرقى سيبيريا، واقتصرت التعامل التجارى على الطريق البرى وحده، ذلك أن الصين رفضت تماماً استقبال الاسطول التجارى الروسى فى ميناء كانتون.

فى هذا الإطار تمتعت الصين بقدرات اقتصادية حققت لها قدراً كبيراً من الاكتفاء الذاتى إلى حد أنها رفضت توسيع التجارة مع بريطانيا، كما سنرى حالاً، على أساس أنها ليست فى حاجة إلى منتجات الغير، كما مكنتها من إجبار الروس على التراجع عن مطالبهم الإقليمية. فقد كان للصين جيش قوامه ربع مليون من "حاملى الرايات" بالإضافة إلى جيش عامل قوامه 660 ألف جندى.

من ناحية أخرى، فقد أحكمت الصين هيمنتها الإقليمية ووضعت قيوداً صارمة على التبادل التجارى مع الدول الأخرى أهمها أن هذا التعامل لا يتم إلا من خلال مؤسسات صينية معينة، مع منع التجار الأجانب من الإقامة فى كانتون إلا تحت شروط قاسية، مع حظر تعليم الأجانب اللغة الصينية وحظر تصدير الكتب الصينية. ولما كانت بريطانيا آنذاك فى بداية عصر الثورة الصناعية، فإنها كانت تتطلع بقوة نحو السوق الصينية. وبذلت محاولتين لفتح تلك السوق: الأولى سنة 1793 حينما أرسلت مبعوثاً إلى إمبراطور الصين يطلب فتح عدد أكبر من موانى الصين أمام التجار البريطانيين جزيرة صغيرة كمحطة تجارية على غرار جزيرة ماكاو الممنوحة للبرتغاليين. ولكن الصين رفضت تلك المطالب على أساس أنها لا حاجة بها إلى منتجات غيرها، كما أنها تنتج بذاتها كل ما تحتاجه. كما فشلت محاولة أخرى سنة 1816.

لم تستطع بريطانيا أن تتحدى الهيمنة الصينية إلا بشكل غير مباشر ومن خلال تجارة الأفيون. فقد لجأت شركة الهند الشرقية البريطانية إلى تصدير الأفيون بكميات كبيرة لتحقيق هدفين الأول تحقيق توازن فى الميزان التجارى البريطانى الصينى. والثانى تحطيم قدرات الصين. وهكذا زادت كميات الأفيون المصدر إلى الصين من 400 صندوق سنة 1750 إلى 5000 صندوق سنة 1821 إلى 40,000 صندوق سنة 1839. وبالإضافة إلى النتائج الاجتماعية لهذه التجارة، فقد أصبحت واردات الصين أكبر من صادراتها، وذلك لأول مرة فى تاريخها. مما استدعى إرسال ألف مليون أوقية من الفضة إلى الخارج خلال العشرين سنة من 1819 حتى 1839، مما أدى بدوره إلى تخفيض قيمة العملة الصينية. وبعد محاولة ناجحة من الصين لوقف تجارة الأفيون، بادرت بريطانيا بإرسال حملة عسكرية على الصين فى سنة 1840 تطالب بالتعويض عن الأفيون الذى صادرت السلطات الصينية، وبدفع تكاليف تلك الحملة. يجب أن نتذكر أن قوة



الصين كانت قد بدأت فى التدهور نتيجة تجارة الأفيون. فقد أصبحت الخزانة الصينية خاوية تقريباً، كما أن القوة العسكرية الصينية بدأت تخبو نتيجة استقرار الجنود فى الأقاليم التى ضمت إلى الصين حتى أن هؤلاء الجنود لم يعودوا قادرين على قمع الثورات المحلية وهكذا اضطر تاو كوانج، إمبراطور الصين إلى قبول المطالب البريطانية، وتم تعيين مفوض صينى جديد فى كانتون بدلاً من المفوض السابق، لين الذى منع تجارة الأفيون، ولكن بريطانيا زادت من مطالبها فطالبت بضم هونج كونج، وفتح مينائى آموى وفوشو للتجارة البريطانية. واضطر المفوض الصينى إلى قبول تلك المطالب بعد استيلاء بريطانيا على القلاع الرئيسية على نهر كانتون، ولكن بريطانيا استمرت فى ضغطها العسكرى واستولت على شنغهاى وسينكيانج، مما اضطر معه إمبراطور الصين إلى توقيع اتفاقية نانكين مع بريطانيا فى 29 أغسطس سنة 1842 وهى أولى الاتفاقيات غير المتكافئة التى فرضت على الصين قرناً كاملاً من الازلال السياسى. بموجب اتفاقية نانكين تخلت الصين عن هونج كونج لبريطانيا، مع فتح أربعة موانى جديدة للتجارة مع الصين والإقامة فيها بالإضافة إلى كانتون، مع قيام الصين بدفع 21 مليون دولار فضى إلى بريطانيا كتعويض وإلغاء نظام التجارة مع الصين من خلال مؤسسات صينية معينة، مع إقرار حرية التجار البريطانيين فى التعامل الحر مع مواطنى الصين. وسارعت الولايات المتحدة سنة 1844 إلى عقد معاهدة مماثلة لاتفاقية نانكين هى معاهدة وانجيا مع الحكومة الصينية، وذلك تحت تهديد البحرية الأمريكية. وفى السنة ذاتها وقعت فرنسا معاهدة "وامبوا" مع الصين والتي أضافت نصاً يتعلق بحق البعثات التبشيرية الكاثوليكية فى العمل فى الموانئ الصينية وخلال السنوات الثلاث التالية حصلت بلجيكا والسويد والنرويج على امتيازات تجارية فى الصين.

يتضح من ذلك أن:

- 1- نظام شرقى آسيا الأحادى القطبية نشأ سنة 1689 مع خروج روسيا من هذا النظام واعترافها بالهيمنة الصينية وتوجهها نحو أوروبا.
- 2- تميز النظام بتركز شديد للقوة الاقتصادية والعسكرية فى الصين وهيمنتها على كوريا ومنغوليا وآسيا الوسطى.
- 3- تميز النظام بدرجة كبيرة من الترابط بين أجزائه ولكنه تميز بدرجة كبيرة من الانفصال بين القطب المسيطر والأقاليم التابعة له، من ناحية والقوى الكبرى خارج النظام، كبريطانيا والولايات المتحدة من ناحية أخرى.
- 4- تميز النظام بدرجة عالية من الاستقرار، فلم تحدث حروب بين الصين وجيرانها، وسلمت الوحدات الدولية الأخرى بالدور الصينى.

- 5- لم يكن للأيديولوجية دور واضح فى النظام باستثناء نظرة الصينيين للأجانب على أنهم برابرة محل احتقار، إلا أنه لم تكن هناك محاولة لفرض وجهات نظر أيديولوجية معينة.
- 6- تغير نظام القطبية الأحادية مع تدهور القوة العسكرية والاقتصادية الصينية مما شجع بريطانيا على تحدى تلك القوة عسكرياً.
- 7- تغير نظام القطبية الأحادية فى شرقى آسيا إلى نظام متعدد الأقطاب بدخول بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا إلى نظام شرقى آسيا والذى تحول إلى ساحة دولية تتنافس فيها القوى الكبرى.

### ثانياً : نظام هاواى (1796-1898) (17)

نشأ هذا النظام فى مجموعة جزر هاواى فى المحيط الهادى اعتباراً من أواخر القرن الثامن عشر. وطوال هذا القرن تبلور نظام قطبى متعدد يتميز بصراع بين قوى ثلاث هى جزيرة هاواى، وجزيرة مايوى، وجزيرة أوهاو، وذلك فى محاولة من حاكم كل جزيرة للاستيلاء على أقاليم الجزيرتين الأخريين، وخلال هذا الصراع دخلت هاواى فى حرب أهلية أدت إلى تقسيمها إلى ثلاث قوى صغيرة قاد إحداها كاميهاميا الأول Kamehameha I الذى سيصبح له شأن فى نظام القطبية الأحادية فيما بعد. واستطاعت مايوى أن تسيطر على أوهاو سنة 1782 وبذلك تحول النظام إلى القطبية الثنائية المتمثلة فى مايوى من ناحية والجزر التى يسيطر عليها كاميهاميا الأول من ناحية أخرى. والتحول إذن نشأ عن اختفاء أحد الفاعلين وهو أوهاو كوحدة مستقلة. بيد أن كاميهاميا الأول استطاع أن ييسط نفوذه تدريجياً على باقى الجزر وبالذات على مايوى، ومولوكوى، ولاناي. وفى معركة حربية تسمى معركة نوانو Nuuanu سنة 1795 استطاع جيش كاميهاميا الأول أن يهزم قوات كاهيكيلى المسيطرة على بعض جزر هاواى ويعلن بسط سيطرته الكاملة على كامل إقليم هاواى وبذلك تحول النظام منذ تلك المعركة إلى نظام القطبية الأحادية تسيطر من خلاله جزيرة هاواى على باقى الجزر الأخرى تماماً كسيطرة الصين على باقى أجزاء شرقى آسيا فى الفترة ذاتها.

استطاع كاميهاميا الأول وخلفاؤه أن ييسطوا نفوذهم على كامل الأرخبيل طوال القرن التاسع عشر تقريباً فلم يحاول أى من حكام الجزر تحدى هيمنة حاكم هاواى.

ابتداء من سنة 1796 أصبحنا إزاء نظام أحادى القطبية فى أرخبيل هاواى ظهر نتيجة توسع حاكم إحدى الجزر وسيطرته على الجزر المنافسة، أى نتيجة إختفاء المنافسين بهزيمة عسكرية، وهو نظام

تسيطر عليه بالكامل مملكة هاواي الجديدة بزعامة كاميهاميها. إتسم هذا النظام بالاستقرار وسيادة السلام الذى فرضته هاواي. فالقوى الأصغر الموجودة فى جزيرة كاىواي، والوجود المحدود لبريطانيا وروسيا والولايات المتحدة كان تابعاً لنفوذ هاواي، ذلك أن بريطانيا وروسيا لم ترغبا فى تحدى نفوذ هاواي لانشغالهما بالحروب النابليونية فى أوروبا. كما أن الولايات المتحدة كانت متمسكة بسياسة العزلة.

وقد استمر هذا النظام كنظام أحادى الطيبة محكم حتى سنة 1818. وفى هذا التاريخ بدأت تظهر قوى أخرى منافسة لقوة هاواي بحيث حدث تحول طفيف فى النظام نحو نظام أحادى القطبية لكنه مرّن نسبياً. فقد احتفظت هاواي باستقلالها عن القوى الاستعمارية وهيمنتها على باقى الجزر. ابتداء من منتصف القرن التاسع عشر بدأت سلطة هاواي فى التآكل نتيجة تدفق المستوطنين الأمريكيين عليها بأعداد ضخمة مما زاد من النفوذ الأمريكى بها. وفى سنة 1875 عقدت "اتفاقية التبادل" بين الولايات المتحدة وهاواي، وهى اتفاقية تجارية جعلت من هاواي قوة اقتصادية تابعة للولايات المتحدة. وفى سنة 1882 استأجرت الولايات المتحدة بيرل هاربور وبنت فيها قاعدة بحرية مما رفعها إلى مستوى القوى الكبرى فى أرخبيل هاواي. وفى سنة 1889 نزلت القوات الأمريكية فى هاواي بناء على طلب كاميهاميها الخامس لقمع ثورة محلية. وفى سنة 1893 سقطت الملكية فى هاواي وتم إعلان الجمهورية بناء على ضغط وتحريض من المستوطنين الأمريكيين. وفى سنة 1898 تم ضم الجزر إلى الولايات المتحدة مما أنهى النظام الإقليمى لأرخبيل هاواي.

من هذا العرض يتبين أن:

- 1- نظام هاواي الأحادى القطبية نشأ سنة 1796 مع استكمال هيمنة جزيرة هاواي على معظم جزر أرخبيل هاواي واعتراف الدول الكبرى خارج الأرخبيل بتلك السيطرة.
- 2- تميز النظام بتركز كامل للقوة فى جزيرة هاواي بالمقارنة بباقى الجزر.
- 3- إذا كان النظام قد اتسم بترابط داخلى إلا أنه اتسم بانعدام الترابط مع القوى الكبرى خارج النظام.
- 4- تميز النظام بقدر كبير من الاستقرار، فلم تتحد أى جزيرة نفوذ هاواي طوال فترة استمرار النظام، والحروب المحدودة التى حدثت كانت فى اتجاه تأكيد الهيمنة.
- 5- لم يكن للأيديولوجية دور فى النظام.
- 6- تغير نظام القطبية الأحادية فى هاواي مع بروز قوى أخرى منافسة هى القوة الأمريكية، بعكس الحال فى نظام شرقى آسيا الذى تغير نتيجة تآكل القوة الصينية مما شجع على تحدى القوى

الأخرى لها .

7-اختفى النظام الدولى الأحادى القطبية بالكامل ولم يحل محله نظام دولى آخر حيث أن الولايات المتحدة قضت على استقلالية هذا النظام.

### ثالثاً : أوروبا البسماركية (1871-1890) (18)

نشأ نظام القطبية الأحادية فى أوروبا عقب انتصار بروسيا على فرنسا فى موقعة سيدان فى 2 سبتمبر سنة 1870 ودخول القوات البروسية باريس فى 5 يناير سنة 1871 ثم توقيع معاهدة فرانكفورت فى 1 مايو سنة 1871. وقد نصت تلك المعاهدة على أن تحتل ألمانيا مقاطعتى الألزاس واللورين، وتدفع فرنسا غرامة حربية مقدارها 5 مليار فرنك ذهب، وتحتل الجيوش الألمانية شمال فرنسا حتى يتم دفع التعويضات ومن ثم، فإن الحرب الفرنسية - البروسية دشنت تغير النظام الدولى من نظام متعدد الأقطاب إلى نظام أحادى القطبية تسيطر عليه ألمانيا التى نشأت سنة 1871 بعد قيام بروسيا بتوحيد باقى الولايات الألمانية تحت زعامتها. ومع اكتمال الوحدة الألمانية تحولت ألمانيا إلى أن تكون أكبر قوة اقتصادية وعسكرية فى أوروبا القارية. فمن الناحية الاقتصادية أصبحت ألمانيا المنتج الأول للفحم فى أوروبا، وبلغ نصيبها من الانتاج الصناعى العالمى 16 ٪، كما أصبحت تمتلك أقوى جيش فى العالم بلغ تعدادة حوالى 427 ألف جندي يمكن زيادتهم وقت التعبئة العامة إلى 1.8 مليون جندي.

لم تكن مقدرات باقى دول أوروبا القارية توازى بحال المقدره الألمانية. ففرنسا المهزومة لم تكن بقادرة على تحدى ألمانيا فى الميدان العسكرى، وروسيا كانت دولة زراعية بالأساس تتسم بضعف مستوى التسلح وقلة انتشار الصناعة وخطوط السكك الحديدية، والإمبراطورية النمساوية- المجرية كانت تعاني من مشكلات تعدد القوميات، فضلاً عن أنها تحالفت سياسياً مع ألمانيا. وكانت بريطانيا الدولة الوحيدة القادرة على تحدى النفوذ الألمانى الصاعد. فقد تمتعت بريطانيا بنفوذ اقتصادى على أية دولة منفردة فى العالم، وكانت تمثل المركز المالى للعالم، بالإضافة إلى تمتعها بأكبر قوة بحرية فى العالم، ولم تكن القوة البحرية الألمانية بقادرة على تحدى تلك القوة البريطانية.

بيد أن التفوق البريطانى فى بعض المجالات لم يؤد إلى تنافس بريطانى-ألمانى. فقد فضلت بريطانيا ألا تتحدى القوة البرية الألمانية على أرض القارة وأن تركز على التوسع الاستعمارى خارج القارة الأوربية طالما أن القوة البرية الألمانية لا تهدد أمنها. ورحبت ألمانيا بذلك، بل وشجعتة، لكى تحتفظ لذاتها بالتفوق



وعلى هذا الأساس تميزت السياسة الأوروبية طوال العقدين التاليين لإنشاء ألمانيا بقدر كبير من الهيمنة الألمانية. وقد تحقق ذلك من خلال نظام من المحالفات السياسية يربط الدول الأوروبية بألمانيا ويعزل فرنسا عن تلك الدول لمنعها من محاولة الانتقام من ألمانيا. ولتحقيق هذا الهدف صمم بسمارك مستشار ألمانيا، والذي يرجع إليه الفضل فى الهيمنة الألمانية على القارة الأوروبية، على عدم الدخول فى الميدان الاستعماري حتى لا يستفز بريطانيا، مع تشجيع فرنسا على الدخول فى هذا الميدان حتى تشغل فرنسا بتلك القضايا بدلاً عن القضايا الأوروبية، وحتى تنشأ قضايا للتنافس البريطانى- الفرنسى.

فى هذا الإطار أقام بسمارك نظامين متوازيين للأحلاف:

1- "وفاق الأباطرة الثلاث" بين ألمانيا وروسيا والنمسا والمجر سنة 1873. وقد انهار هذا النظام أثناء الأزمة البلقانية (1875/1876). ولكن بسمارك أعاد بناء هذا الوفاق سنة 1881 وأكدته باتفاقية الضمانات سنة 1887 مع روسيا.

2- "الحلف الثلاثى" ويضم ألمانيا وإيطاليا والنمسا والمجر. وقد نشأ هذا الحلف بموجب اتفاقية (ثنائية) ألمانية- نمساوية مجرية سنة 1879 واتفاقية ألمانية، إيطالية، نمساوية مجرية، (اتفاقية الحلف الثلاثى) سنة 1882 والموجهة ضد فرنسا. وتم استكمال هذا الحلف باتفاقيتين: الأولى اتفاقية ألمانية إيطالية سنة 1886، والثانية اتفاقية إيطالية نمساوية مجرية بريطانية سنة 1887. وترجع أهمية الاتفاقية الأخيرة إلى أنها ربطت بريطانيا بنظام الأحلاف البسماركى بشكل غير مباشر.

بهذا استطاعت ألمانيا أن تحكم سيطرتها على أوروبا وأن تعزل غريمتها فرنسا عن أى حلفاء محتملين بما فى ذلك بريطانيا. فإذا أضفنا إلى ذلك أن ألمانيا كانت أو دولة على أرض أوروبا القارية لاتضح لنا أن بنیان النظام الأوروبى كان أحادى الطبية بالفعل، برغم رفض فرنسا الضمنى للهيمنة الألمانية.

بعكس الحال فى نظامى شرقى آسيا وهاواى فإن أوروبا البسماركية لم تتمتع بالقدر ذاته من الاستقرار السياسى. ونقص ذلك وقوع حرب كبيرة على أرض القارة الأوروبية، وهى الحرب الروسية العثمانية سنة 1877/1878. اندلعت هذه الحرب نتيجة الأزمة الدولية فى منطقة البلقان سنة 1875، والتي شهدت صداماً بين حليفى ألمانيا، (روسيا والنمسا والمجر)، للسيطرة على أملاك الدولة العثمانية فى

البلقان. وإزاء هزيمة صربيا، حليفة روسيا، أمام القوات العثمانية تدخلت روسيا ضد الدولة العثمانية بإعلان الحرب عليها فى إبريل سنة 1877 وزحفت حتى وصلت مشارف العاصمة (القسطنطينية). ولما كان الانتصار الروسى قد هدد مصالح النمسا والمجر وبريطانيا، فقد تدخلت ألمانيا لحماية وفاق الأباطرة الثلاثة، ودعت إلى عقد مؤتمر دولى فى برلين فى سنة 1878 أسفر عن اتفاقية برلين فى تلك السنة.

ما يهمنى فى هذا العرض هو أن ألمانيا لم تستطع أن تمنع نشوب الصراع المسلح فى البلقان سواء بين ولايات البلقان أو بين روسيا والدولة العثمانية، والواقع أن ألمانيا لم تكن متحمسة لمنع نشوب الحرب الروسية- العثمانية، فألمانيا كانت قادرة على منع تلك الحرب لو أرادت. ويرجع السبب فى ذلك إلى أن روسيا كانت قد عقدت معاهدة سرية مع النمسا والمجر فى يناير سنة 1877 تعهدت بموجبها روسيا أن تحصل النمسا والمجر على إقليم البوسنة والهرسك إذا انتصرت روسيا فى حربها ضد الدولة العثمانية مقابل تعهد النمسا والمجر بالوقوف على الحياد فى حالة نشوب حرب روسية عثمانية. وهكذا فقد كان هناك اتفاق بين حليفى ألمانيا على تقسيم أملاك الدولة العثمانية فى البلقان، ولم يكن فى صالح ألمانيا منع نشوب هذه الحرب، بل ربما كان نشوب الحرب فى صالحها حيث ستكسب حليفيتها أراض جديدة فى أوروبا. ومن ثم فإن نشوب الحرب العثمانية- الروسية لم يكن يعنى بالضرورة عدم قدرة القطب الواحد على ضبط التفاعلات السياسية. فعدم الاستقرار السياسى المتمثل فى نشوب الحرب العثمانية الروسية كان مقصوداً فى ذاته من ألمانيا. وعندما كادت الأمور تفلت بوقوع صدام روسى- نمساوى مجرى نتيجة تمادى روسيا فى الحصول على المكاسب من الدولة العثمانية (اتفاقية سان استيفانو) تدخلت ألمانيا لمنع الصدام المحتمل بعقد مؤتمر برلين. ومن ناحية أخرى، فقد ظهرت قدرات القطب الواحد خارج القارة الأوروبية. فحينما احتدم الصراع الاستعمارى بين بلجيكا وفرنسا للسيطرة على إقليم الكونغو تدخل بسمارك للدعوة إلى عقد مؤتمر دولى لتحديد وضع الكونغو بصفة خاصة، وشكل التوسع الاستعمارى فى إفريقيا بصفة عامة، وقد انعقد هذا المؤتمر فى برلين فى نوفمبر سنة 1884، وهكذا كانت برلين هى محور السياسة الأوروبية، وبالذات على مستوى التسويات السياسية الأوروبية.

وقد شهدت هذه الفترة وقوع مجموعة أخرى من الحروب الدولية، ولكنها وقعت خارج القارة الأوروبية، أى خارج بنیان القطبية الأحادية (19).

كيف انتهى نظام القطبية الأحادية فى أوروبا البسماركية؟

اعتمدت القطبية الأحادية الألمانية على البراعة الدبلوماسية للمستشار الألمانى بسمارك إلى حد

كبير. فقد شكل بسمارك نظامين للأحلاف حققا قدراً كبيراً من الاستقرار السياسى الأوروبى. ولكن كان يعيب هذا النظام أنه لم يستند إلى قوى هيكلية، كما أنه جمع بين دول ذات مصالح متناقضة وبالذات روسيا والنمسا والمجر. ومع وصول الإمبراطور غليوم الثانى إلى السلطة فى ألمانيا قام بعزل المستشار بسمارك لأنه كان يختلف معه حول توجهات السياسة الخارجية. فقد كان غليوم الثانى يرى ضرورة عدم تجديد اتفاقية الضمانات مع روسيا، لأن مصالح ألمانيا أقرب إلى النمسا والمجر منها إلى روسيا، كما كان يرى ضرورة اتباع "سياسة عالمية" (استعمارية). وهو ما كان بسمارك يعارضه إلى حد كبير. وهكذا تم عزل بسمارك، ولم تجدد اتفاقية الضمانات. مما دفع روسيا إلى التقارب مع فرنسا بموجب الحلف الفرنسى-الروسى سنة 1894. كذلك بدأت ألمانيا تدخل الميدان الاستعمارى بقوة مما أدى إلى اصطدامها مع بريطانيا التى سعت بدورها إلى التقارب مع فرنسا بموجب الوفاق الودى سنة 1904. وهكذا تحول البنيان الدولى إلى القطبية الثنائية ما بين الوفاق الثنائى (ألمانيا والنمسا والمجر). والحلف الثلاثى (فرنسا، وروسيا، وبريطانيا).

ومن ثم، فإن تغير طبيعة البنيان الدولى لم يرجع إلى تغير هيكل توزيع القوة وإنما إلى وقوع تغير فى نمط التوجهات السياسية أدى إلى إعادة بناء الأحلاف الدولية بشكل أنهى الهيمنة الألمانية على السياسة الأوروبية، يتضح من هذا العرض لبنيان القطبية الأحادية فى أوروبا البسماركية ما يلى:

1- نشأ نظام القطبية الأحادية فى أوروبا البسماركية نتيجة تغير جذرى فى هيكل القوة الأوروبية أدى إلى خروج فرنسا من المعادلة تقريبا وانفراد ألمانيا بالهيمنة. وقد نتج ذلك عن هزيمة فرنسا فى الحرب البروسية - الفرنسية. أى أنه نشأ نتيجة خروج فاعل دولى رئيس من المعادلة.

2- لم يتميز البنيان الدولى البسماركى بتركز شديد للقوة فى ألمانيا، فإذا كانت ألمانيا أقوى دولة أوروبية إلا أن قوة بريطانيا كانت تضارعها بل وتتفوق عليها فى بعض الميادين، وبالذات الإنتاج الصناعى والقوة البحرية، لكن بريطانيا ارتضت الهيمنة الألمانية فى أوروبا مقابل انفرادها بالميدان الاستعمارى.

3- لم يتسم البنيان بتوافق كبير فى التوجهات السياسية بين القطب المسيطر والقوى الأخرى. ففرنسا لم تقبل صراحة الهيمنة الألمانية، وكان هناك تنافس قوى بين حليفى ألمانيا، روسيا والنمسا والمجر. لكن ألمانيا كانت قادرة على تحقيق حد أدنى من التوافق فى التوجهات فى إطار نظام الأحلاف البسماركى.

4- نتيجة لامتداد الثورة الصناعية إلى معظم دول أوروبا، زادت حركة المبادلات التجارية، وانتشرت السكك الحديدية ووسائل الاتصال، مما زاد من درجة الترابط بين وحدات النظام.

- 5- اتسم النظام بقدر كبير من الاستقرار رغم اندلاع الحرب الروسية-العثمانية، لأن ألمانيا كانت ترى أن تلك الحرب تحقق مصلحة حليفاتها. كما لم تنشأ قوى هيكلية تدفع نحو التغيير.
- 6- لم يشهد النظام إنشاء تنظيم دولى عالمى، وإن كان قد شهد إنشاء تنظيمات دولية فنية محدودة الاختصاص، كما أن الصراعات بين وحدات النظام كانت صراعات سياسية أكثر منها أيديولوجية.

واتباع ألمانيا سياسة جديدة أدت إلى إعادة ترتيب التحالفات السياسية فى أوروبا.

#### رابعاً: أوروبا بعد الحرب العالمية الأولى (1933/1919) (20)

لا تصف هذه المرحلة فى عينة مايكل هاس على أنها فترة تاريخية متميزة إذ أنه يضمها إلى الفترة الممتدة حتى نشوب الحرب العالمية الثانية ويعتبرها فترة تتميز بتعدد الأقطاب. والواقع أن فترة ما بين الحربين كما أشار إلى ذلك المؤرخ رنوفان، ليست فترة متجانسة، فقد تميزت بأحداث جسام- كالأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى سنة 1929- غيرت من طابع العلاقات الدولية بشكل جذرى. ومن وجهة نظر البنيان الدولى، فإننا نر أن صعود النازية إلى السلطة وتحدى ألمانيا صراحة معاهدة فرساي وتوجهها نحو بناء قوة اقتصادية وعسكرية مستقلة يمثل نقطة تحول فى البنيان الأوروبى ما بين بنيان القطبية الأحادية الذى امتد منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى وحتى صعود النازية إلى السلطة سنة 1933، وبنيان القطبية الثنائية الذى امتد حتى نشوب الحرب العالمية الثانية سنة 1945.

إذا كان البنيان الأوروبى البسماركى الأحادى القطبية قد نشأ نتيجة انتصار ألمانيا على فرنسا سنة 1870، فإن البنيان الأوروبى الواحد القطبية بعد الحرب العالمية الأولى قد نشأ نتيجة هزيمة ألمانيا أمام دول الحلف الثلاثى وإجبارها على توقيع معاهدة فرساي سنة 1919 التى بموجبها تم نزع سلاح ألمانيا تقريباً. وبذلك خرجت ألمانيا من معادلة القوة الأوربية حتى منتصف الثلاثينيات تقريباً. وظهرت فرنسا باعتبارها القوة الرئيسة فى أوروبا متحالفة فى ذلك إلى حد معين مع بريطانيا، والواقع أن المنتصر الحقيقى فى الحرب العالمية الأولى كان هو الولايات المتحدة، إذ أنها خرجت من الحرب كأكبر قوة اقتصادية وعسكرية. ولكن الولايات المتحدة سرعان ما ارتدت إلى سياسة "العزلة السياسية" (وإن لم تتعزل اقتصادياً عن أوروبا) وتركت الميدان السياسى الأوروبى أمام فرنسا وبريطانيا وكان من مصلحة الأخيرتين منع ألمانيا من العودة إلى سياسة العسكرة والتسليح. وبهذا المعنى شكلتا قطباً دولياً، وإن كان



قطباً أقل قوة من القطب الأمريكى إلا أنه كان يفوق القوة الألمانية المحدودة. لكن باستثناء سياسة التسليح الألمانية فإن بريطانيا لم تكن توافق على الهيمنة الفرنسية الكاملة فى أوروبا. ولهذا حاولت فرنسا أن تدعم من هيمنتها الجديدة من خلال نظام للأحلاف مع الدول الجديدة فى وسط أوروبا والبلقان كرومانيا وتشيكوسلوفاكيا ومملكة الصرب والكروات فى إطار ما عرف باسم "الوفاق الصغير". وقد تكون الوفاق الصغير من خلال سلسلة من الاتفاقيات ابتداء من سنة 1920 وحتى سنة 1927 بالإضافة إلى موثائق للمساعدة المتبادلة مع تشيكوسلوفاكيا وبولندا الهدف منها حصار ألمانيا والدولة السوفيتية.

وفى هذا الإطار حاولت بريطانيا أن تعود إلى لعب دور الموازن فى السياسة الأوروبية فرغم أن بريطانيا لم تتحد السياسة الفرنسية الجديدة الرامية إلى الهيمنة على أوروبا إلا أنها سعت إلى محاولة موازنة السياسة الفرنسية عن طريق المشاركة فى عملية إعادة بناء الاقتصاد الألمانى خوفاً من عودة فرنسا إلى الممارسات النابوليونية- ولكن بريطانيا وفرنسا كان يجمعهما تصميم مشترك على عدم السماح بعودة ألمانيا إلى التسليح مرة أخرى ولهذا فقد أصرتا معاً على التزام ألمانيا بالنصوص العسكرية الواردة فى اتفاقية فرساي.

بيد أن القطب الأنجلو- فرنسى (إذا جاز لنا أن نستعمل هذا التعبير) لم ينجح فى فرض سياساته على القارة الأوروبية وبالذات على ألمانيا. فقد استطاعت ألمانيا فى ظل هذه القطبية الأحادية أن تعيد تسليح جيشها وأن تبني فى خلال سنوات قليلة قوة عسكرية ما لبثت أن وظفتها لتحدى القطب المسيطر. ويرجع ذلك إلى عدة عوامل. أهم هذه العوامل هو أن القطب المسيطر لم يكن متجانساً، فقد اختلفت فرنسا وبريطانيا حول القضية الألمانية. فبينما ساعدت بريطانيا غريمته السابقة على إعادة بناء اقتصادها، فإن فرنسا أصرت على دفع التعويضات الألمانية بالكامل ومنع تسليح ألمانيا. ولهذا فقد تميزت هذه الفترة بقدر كبير من عدم الاستقرار السياسى تمثل فى:

#### أ- ميل النظام إلى التغير نحو بنیان دولى آخر.

فقد سعت إيطاليا إلى بناء نظام للأحلاف يتمحور حول مصالحها، ويوقف من النزعة التسلطية الفرنسية. ولذلك فقد أقامت تكتلاً دولياً فى منطقة البلقان يشمل مملكة الصرب وألبانيا واليونان بالإضافة إلى تحالفها مع المجر. ومن ناحية أخرى سعت ألمانيا إلى تخفيف القيود المفروضة عليها فى معاهدة فرساي عن طريق التحالف مع روسيا السوفيتية (اتفاقية رابالو سنة 1922 ومعاهدة 1926) ومن ثم فإن الهيمنة الفرنسية على أوروبا بعد الحرب العالمية الأولى لم تكن تضارع بحال الهيمنة الألمانية على

أوروبا بعد سنة 1871.

## 2-حدوث مجموعة من الحروب الدولية.

فقد وقعت الحرب الروسية- البولندية (1919/1920) والحرب اليونانية- التركية (1919/1922) وفى خارج أوروبا وقعت الحرب الصينية- السوفيتية سنة 1929، والصراع حول منشوريا بين اليابان والصين (1931/1933). هذا بالإضافة إلى الحروب شبه الدولية والأهلية.

ويرجع ذلك إلى أن فرنسا لم تكن تتمتع بمقدرات تمكنها من فرض نفوذها على أوروبا كما أن حليفاتها بريطانيا والولايات المتحدة لم تسانداها بالكامل فى مساعيها لفرض الهيمنة على ألمانيا. ولذلك فإن النظام الدولى الأوروبى بعد الحرب العالمية الأولى يمكن وصفه بأنه نظام واحد القطبية مرن، بمعنى وجود أقطاب أخرى أقل قوة، لكنها قادرة، إلى حد معين، على تحدى الطب المسيطر.

من بين الأبنية القطبية السالفة، تميز البنيان الأوروبى بعد الحرب العالمية الأولى بوجود تنظيم دولى عالمى، هو عصبة الأمم مهمته حفظ السلم والأمن الدوليين. بيد أن العصبة كانت بالأساس تنظيماً أوروبياً يقوم على الوفاق بين الدول المنتصرة فى الحرب العالمية الأولى، ولما كان هذا الوفاق قد ضعف بعد الحرب، فإن العصبة واجهت مشكلات ضخمة عرقلت قدرتها على تحقيق أهدافها. كذلك فقد نشأت العصبة ضعيفة نتيجة عدم انضمام الولايات المتحدة إليها واستبعاد روسيا السوفيتية منها لفترة معينة. من ناحية أخرى لم تقدم العصبة إلا ضماناً ضعيفاً للأمن الجماعى العالمى لأن عهد العصبة اقتصر على فرض العقوبات الاقتصادية على المعتدى. وأخيراً فإن الدول الأوربية فضلت بحث قضاياها خارج إطار العصبة ولم تسمح لها بالتدخل إلا فى المسائل الثانوية.

بيد أن هذه الفترة شهدت محاولات لاستكمال نظام الأمن الجماعى العالمى عن طريق عقد اتفاقيات لوكارنو سنة 1925، وتوقيع ميثاق بريان- كيلوج سنة 1928 والنظام العام لتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية سنة 1928، وإنشاء محكمة العدل الدولية الدائمة سنة 1932، وفى هذه العمليات لعبت فرنسا دوراً محورياً لترسيخ نظام الأمن الجماعى العالمى لمنع ألمانيا من إعادة التسليح.

مع صعود النازية إلى السلطة سنة 1933 تغير البنيان الواحد القطبية إلى الثنائية. ذلك أن صعود النازية كان يعنى تمرد ألمانيا على شروط معاهدة فرساي، واتجاهها نحو التسليح العلنى، أى بناء قوة

عسكرية ألمانية مستقلة توازن القطب الأنجلو- فرنسى وفى الوقت ذاته سعت ألمانيا إلى إقامة قطب دولى متحالف معها ومضاد للقطب الأنجلو-فرنسى. وقد تحقق ذلك ابتداء من سنة 1936 حين وقعت اتفاقية مع إيطاليا تخلت بموجبها إيطاليا عن نفوذها فى وسط أوروبا لصالح ألمانيا مقابل دعم ألمانيا لإيطاليا فى قضية المستعمرات وقضايا البحر المتوسط. وهكذا نشأ محور روما- برلين تأكد بموجب بروتوكول أكتوبر سنة 1936 كذلك وقعت ألمانيا مع اليابان "الحلف المضاد للكومنترن" فى نوفمبر سنة 1936 وهو حلف مضاد للاتحاد السوفيتى انضمت إليه إيطاليا فى سنة 1937. وبذلك تبلور محور روما- برلين- طوكيو. وابتداء من مارس سنة 1939 بدأ يتبلور تحالف بريطانى- فرنسى فى مواجهة المحور بعد أن قامت ألمانيا باحتلال مناطق غير ألمانية فى تشيكوسلوفاكيا، وقيام إيطاليا باحتلال البانيا. وهكذا صدر تصريح بريطانى- فرنسى يضمن استقلال بولندا وذلك فى مارس سنة 1939. وفى الشهر التالى صدر تصريح آخر أكدت فيه الدولتان عزمهما على مساعدة اليونان ورومانيا ضد أى عدوان خارجى، وفى الشهر التالى أيضاً تم توقيع الميثاق البريطانى- الفرنسى- التركى، وقضى بالتعاون بين الدول الثلاث إذا تعرضت أحدها لعدوان خارجى. ورداً على هذا التطور، وقعت ألمانيا وإيطاليا ف مايو سنة 1939 "الحلف الفولاذى" والذى جعل التحالف الألمانى- الإيطالى بمثابة تحالف هجومى، وبذلك تم استكمال الاستقطاب الدولى الثنائى على أنقاض القطبية الثنائية الأحادية السابقة.

نخلص من كل ذلك إلى أن :

1-نشأ نظام القطبية الأحادية بعد الحرب العالمية الأولى نتيجة هزيمة ألمانيا وخروجها من معادلة القوة الأوروبية، وصعود نجم التفاهم الأنجلو- الفرنسى وقد كان هذا التفاهم هشاً ومستنداً إلى فكرة محورية هى منع إعادة تسليح ألمانيا.

2-بصفة عامة امتلك التفاهم الأنجلو- الفرنسى قوة ضخمة بالمقارنة بباقى القوى الأوروبية ولكن القطب المحورى فى هذا التفاهم، فرنسا، لم تكن يمتلك من القدرات ما يسمح له بعرض وجهات نظره. كما أن القوى الأخرى إيطاليا والاتحاد السوفيتى تحدث الدور الفرنسى. فلم تكن فرنسا وحدها بقادرة على إلزام الآخرين بسياساتها لأنها لم تكن تمتلك القدرات الكافية.

3-تميز النظام بدرجة كبيرة من عدم التوافق بين التوجهات السياسية لكافة القوى الرئيسية، بما فى ذلك القوتين المشكلتين للتفاهم الأنجلو- الفرنسى، كما أن إيطاليا سعت إلى إقامة نظام مستقل

للأحلاف، كما سعت ألمانيا والاتحاد السوفيتي إلى إقامة نظام آخر.

4-وهكذا فإن النظام كان يتسم بقدر كبير من عدم الاستقرار. ووجود قوى هيكلية تدفع نحو التغيير.

5-اتسم النظام بقدر أكبر من الترابط بين مختلف وحداته وتمثل ذلك فى الامتداد السريع لآثار الكساد الاقتصادي العالمي الكبير إلى مختلف وحدات النظام بسرعة. فالكساد الذى بدأ فى الولايات المتحدة سرعان ما امتد إلى باقى أنحاء العالم.

6-لأول مرة فى ببيان القطبية الأحادية، ظهر أثر الأيديولوجية فى الصراع الدولى، كما حدث فى انتشار البلشفية فى روسيا، والفاشية فى إيطاليا ثم أخيراً النازية فى ألمانيا، ومن ثم ظهر البعد الأيديولوجى إذن فى العلاقات الدولية ولكنه لم يكن محدداً رئيساً للصراع الدولى.

7-رغم وجود تنظيم دولى عالمى، إلا أن كفاءة التنظيم كانت محدودة لأن فرنسا لم تكن تستطيع أن تفرض وجهات نظرها فى هذا التنظيم.

8-تغير النظام نحو نظام القطبية الثنائية نتيجة صعود النازية إلى السلطة وإعادة بناء القوة الألمانية ثم اتجاه ألمانيا إلى بناء تحالف دولى يساندها فى مواجهة التفاهم الأنجلو- فرنسى. أى أن التغيير حدث نتيجة حدث سياسى أدى إلى تغير هيكل القوة.



## خاتمة:

يعتبر ببيان القطبية الأحادية أقل الأبنية الدولية ميلاً للحدوث بالمقارنة ببيان القطبية الثنائية والقطبية المتعددة. ولهذا لم يتعرض دارسو العلاقات الدولية كثيراً لتحليل آليات هذا البنيان واكتفوا بالإشارة إليه كشكل محتمل للبنيان الدولى. كذلك فإن هذا البنيان. فى إطار النظام الدولى المعاصر، حينما يحدث فإنه لا يستمر إلا لفترة زمنية محدودة سرعان ما يتحول بعدها إلى ببيان القطبية الثنائية. وتفسير ذلك أن ببيان القطبية الأحادية يفتقد إلى "التوازن" الذى يعتبر أحد خصائص التكوينات الاجتماعية. ومن ثم، فإن وجود قطب واحد يؤدي إلى بروز قطب آخر موازن طبقاً لمفهوم التوازن الدولى.

وتوضح النماذج الأربعة التى درسناها أن هناك علاقة قوية بين مدى تركيز القوة فى يد القطب الدولى المسيطر وبين درجة استقرار النظام. فبصفة عامة يتميز نسق القطبية الأحادية بالاستقرار السياسى العام، ولكن هذا الاستقرار يزداد كلما زاد امتلاك القطب المسيطر للقدرات. فقد تميز نظام شرقى آسيا الذى هيمنت عليه الصين بالكامل، بدرجة عالية من الاستقرار بينما لم يتمتع نظام أوروبا بعد الحرب العالمية الأولى بالدرجة ذاتها. لأن التفاهم البريطانى- الفرنسى لم يكن يتمتع بنسبة عالية من القدرات. كذلك يتميز ببيان القطبية الأحادية بمحدودية دور والتنظيم الدولى العالمى، والميل إلى تقنين القواعد الدولية من خلال اتفاقات ثنائية وجماعية يبادر بها القطب المسيطر. ومن ناحية أخرى فإن ببيان القطبية الأحادية يتغير عادة، وطبقاً لمنطق التوازن، نحو الثنائية التى ربما تؤدي إلى التعددية القطبية.

من ناحية أخرى، فإن احتمالات الحرب والسلام فى البنيان الدولى الأحادى القطبية تعتمد على الاستراتيجية العالمية للقطب المسيطر. فإذا كانت تلك الاستراتيجية ذات طابع سلمى، فإن احتمالات السلام تزداد والعكس صحيح.

ما الذى يمكن أن نستخلصه من هذا كله بالنسبة لفهمنا للنظام العالمى الراهن؟

إذا صح ما يقوله دارسو السياسة من أن التاريخ هو ميدان لاختبار المقولات، واستنباط الأنماط، فإنه يمكن القول أن النظام العالمى الراهن، بمقياس النظم المماثلة التى سبقته تاريخياً، هو نظام "مؤقت"، بمعنى أنه لا يتوقع له أن يدوم طويلاً، كما حدث بالنسبة للنظام ثنائى القطبية التالى للحرب العالمية الثانية. إذ سرعان ما ستتولد داخل هذا النظام قوى توازنية تدفعه إلى التحول نحو ببيان أكثر مرونة، بل أن تلك

القوة ربما تكون قد تولدت داخل النظام العالمى الراهن بالفعل، مما دعا بعض الباحثين (21) إلى وصف هذا النظام بأنه تعددية قيد التشكيل. من ناحية أخرى، فإن النظام العالمى الراهن هو نظام "انتقالى" سيتحول تدريجيا إلى نظام آخر أغلب الظن أنه سيكون نظاما ثنائى القطبية ذى طبيعة مرنة. وفى رأينا فإن هذا التحول سيكون محصلة لأفول فى القوة الأمريكية.

(1) راجع فى عرض تلك المناظرة:

محمد السيد سليم، "التحولات العالمية وآثارها على العالم الإسلامى"، فى حسن العلكيم، محرر، قضايا إسلامية معاصرة، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة، 1997)، ص 354-350.

(2)

Charles Krauthammer, "The unipolar moment," Foreign Affairs, 1991, pp. 23-33.

Ethan Kapstein, "Does unipolarity have a future?" in Ethan Kapstein and M. Mostanduno, eds., Unipolar Politics: Realism and State Strategies after the Cold War, (New York: Columbia University Press, 1999), pp. 464-490.

(3) عبد المنعم المشاط، "هيكل النظام العالمى الجديد"، فى محمد السيد سليم، محرر، النظام العالمى الجديد، المرجع السابق، ص 61-92.

William Pfaff, "Redefining World Power" Foreign Affairs, 60(1), pp. 35-48  
Joseph Nye, "The Changing Nature of World Power" Political Science Quarterly, 105(2), 1990.

(4) ناصيف حتى، "أى هيكل للنظام الدولى الجديد؟" عالم الفكر، (الكويت)، 23 (3 و 4) مارس - أبريل سنة 1995، ص 118-119. و فى عرض لرؤى الباحثين العرب لطبيعة النظام العالمى.

(5) حسنين توفيق ابراهيم، "النظام الدولى الجديد فى الفكر العربى"، عالم الفكر (الكويت)، 23 (3، 4)، يناير-يونيو سنة 1995.

M. Mastanduno and E. Kapstein "Realism and state strategies after the Cold War" in Ethan Kapstein & M. Mastanduno, eds. Op.cit, pp. 5-6

كذلك، فقد خلص الباحث الفرنسى سيرج سير بعد تحليله للهيمنة الأمريكية إلى أنه فى ظل الظروف الراهنة، فإن أى تحد لن يتغلب على الهيمنة الأمريكية".

Sur, op. cit., p. 107

Najam Rafique, "US-China relations: The Three principles for cooperation," Strategic Studies (Islamabad), 22 (1) Spring 2002, pp. 22.23.

(7) فيما يتعلق بالاتحاد الأوربي فاننا نلاحظ أنه بينما تتوافق المفاهيم الأوروبية والأمريكية فيما يتعلق بالمسائل السياسية - الأمنية، والثقافية، فإن هناك قدراً من الشقاق بين الطرفين حول المسائل الاقتصادية. فعلى المستوى السياسي - الأمني، هناك توافقاً أوروبياً - أمريكياً حول منع ظهور أي قوة غير غربية يمكن أن تتحدى الهيمنة الغربية في النظام العالمي، أو ظهور أي منافس محتمل من عالم الجنوب. ورغم ذلك، تختلف أوروبا مع الولايات المتحدة حول الاستراتيجيات الواجب اتباعها لتحقيق هذا الهدف، فبينما يرى الأوروبيون ضرورة اتباع استراتيجية الاحتواء غير المباشر للقوى المنافسة المحتملة، وهي استراتيجية يطلق عليها أحياناً استراتيجية "القوة اللينة"، فإن الأمريكيين يؤمنون باستراتيجية المواجهة العسكرية، أو ما يسمى أحياناً استراتيجية "القوة الصلبة". وتتجسد تلك الأهداف والاستراتيجيات في المناهج الأوروبية والأمريكية تجاه الصين وروسيا والقوى المتمردة في يوجوسلافيا، وإيران وكوريا الشمالية، وأخيراً العراق قبل الغزو الأنجلو - أمريكي. كما تتجسد في توسيع حلف الأطلسي شرقاً إلى حدود روسيا، والمناهج الأمريكية - الأوروبية تجاه الصين والتي تسعى إلى تحقيق تغيير نظامي في تلك الدولة. كما تتعكس أيضاً في المساعي الأمريكية الأوروبية المحمومة لمنع أي قوة غير غربية من امتلاك أسلحة دمار شامل، بدون أن تشمل تلك المساعي إسرائيل. الحليف الموثوق به للغرب. ورغم ذلك، فهناك مجالات للشقاق بين أوروبا والولايات المتحدة. وبصفة عامة تفضل أوروبا القارية أن تتوحد كقوة مستقلة في النظام العالمي، مدفوعة بغياب التهديد السوفيتي. كذلك، فإن أوروبا القارية تفضل اتباع استراتيجية متعددة الأطراف لتحقيق الأمن العالمي بالمقارنة بالاستراتيجية الأحادية التي تتبعها الولايات المتحدة، كذلك يختلف الأوروبيون والأمريكيون حول عدد من القضايا مثل نظام الدفاع الصاروخي، والقوة الأوروبية للتدخل السريع، والإرهاب، فالولايات المتحدة ترى أن الإرهاب بمثابة التهديد الأمني الرئيس، وأن هذا التهديد لا يمكن التعامل معه إلا من خلال الأدوات العسكرية. وبالعكس يرى الأوروبيون أن الإرهاب هو واحد من عدة تهديدات أخرى كالفساد، والصراعات الإقليمية، والأمراض المعدية، وتغير المناخ العالمي كما يقول سولانا، مفوض الاتحاد الأوروبي للسياسة الخارجية والدفاعية المشتركة). (أورغم ذلك، فإن هذه الخلافات تحل في إطار من الوفاق والحلول الوسط، ومن خلال التسليم بالتعايش مع تلك الخلافات، وعدم السماح لها بالتصاعد خارج إطار حدود مضبوطة معينة.

وعلى المستوى الثقافي، نلاحظ أن هناك توافقاً أوروبياً - أمريكياً على سمو القيم الغربية، والسعي إلى طرح تلك القيم في الأقاليم الأخرى. فهناك هجوماً أوروبياً - أمريكياً على القيم غير الغربية يتمثل في الشروط التي يفرضها الطرفان على الدول التي ترغب في التعامل معهم. وتشمل تلك الشروط تغيير القيم الثقافية المحلية بما يتوافق والقيم الغربية، بما في ذلك تعديل القيم المستندة إلى العقائد الدينية. وعلى المستوى الاقتصادي، تتفق أوروبا والولايات المتحدة على قضيتين أساسيتين هما ترسيخ النموذج الرأسمالي للتنمية، وتحرير التجارة الدولية. ويتمثل ذلك في مفاوضات منظمة التجارة العالمية. ويركز الطرفان على تحرير التجارة العالمية في مجال واحد، هو السلع الصناعية بحيث يصبح لتلك الأخيرة حق دخول كل الأسواق العالمية دون قيود، بينما تدخل السلع الزراعية (التي تتمتع فيها الدول المنافسة بميزة نسبية) إلى أسواق أوروبا والولايات المتحدة في إطار عدد ضخم من القيود. وفي هذا الإطار تتنافس أوروبا والولايات المتحدة بما حول من يحصل على نصيب الأسد من الأسواق الخارجية.

Mohammad Selim-" European and American approaches towards the Palestinian and Iraqi questions: Area of convergence and divergence," in Naveed Ahmad Tahir, ed., US-European Relations in the contemporary International Setting: Implications for Developing World, (Karachi, Area Study Center for Europe, University of Karachi, 2004), 225-255.

(8)

Derek McDougal, International Politics in the Asia-Pacific, (Boulder, Lynne Rienner, 1997), p. 6.

(9)

Morton Kaplan, System and Process in International Politics, (N. Y.: John Wiley, 1957), pp. 48 - 50.

(10)

Richard Roscrance, Action and Reaction in World Politics, (Britain: Little Brown, 1963).

(11)

Kenneth Waltz, Theory of International Politics, (Reading, MA: Addison-Wiley, 1979).



(12)

Michael Haas, International Conflict, (Indianapolis: The Bobbs-Merril, 1974), p. 334.

(13)

Haas, Op.cit. p. 337.

(14)

فى مفهوم التوازن الدولى راجع: محمد السيد سليم، "مفهوم التوازن الدولى وتطبيقاته الإقليمية"، مجلة العلوم الاجتماعية، 17 (1). ربيع 1989، ص 153-163.

(15) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، (القاهرة: دار النهضة المصرية، 1998)، ص 273.

(16) اعتمدنا فى وصف نظام القطبية الأحادية فى شرقى آسيا على:

Henry Mcaleavy, The Modern History of China, (N.Y.: Praeger, 1967), pp. 38-55.

(17)

Haas, op. cit, pp. 352-356.

(18) اعتمدنا فى وصف نظام القطبية الأحادية فى أوروبا البسماركية على:

بييررنوفان، ترجمة جلال يحيى، تاريخ العلاقات الدولية (القرن التاسع عشر) 1815-1914، (القاهرة: دار المعارف: 1980) ص ص 431-560.

J.A.R. Marriott, A History of Europe From 1815 To 1939, (London: Methuen, 1963.

(19)

الحروب التى نشأت خلال هذه الفترة هى:

1-حروب دولية: الحرب الروسية- العثمانية (1877/1878) حرب المحيط الهادى (1879/1883)، الحرب الفرنسية الصينية (1884/1885).

- 2-حروب شبه دولية: حرب السنوات العشر (1878/1868)، حرب الهولنديين والأشينيز (1878/1873)، حرب البلقان (1877/1875)، حرب البوسنة (1878)، الحرب الأفغانية البريطانية الثانية (1880/1878)، حرب بريطانيا-الزولو (1879)، حروب فرنسا فى الهند الصينية (1884/1882)، الحرب المهدية (1885/1882)، الحرب الصربية-البulgارية (1885).
- 3-حروب أهلية: إسبانيا (1876/1872)، كولومبيا (1877/1876)، اليابان (1877)، الأرجنتين (1880)، كولومبيا (1885/1884)، راجع فى ذلك:

Melvin Small and David Singer Resort to Arms: International and Civil Wars: 1816-1980, (Beverly Hills, London, 1982).

- (20) اعتمدنا فى وصف نظام القطبية الأحادية بعد الحرب العالمية الأولى على: بييررنوفان، ترجمة جلال يحيى، تاريخ العلاقات الدولية، أزمت القرن العشرين، 1945/1914، (القاهرة: دار المعارف، 1979)، ص 149-616.

- (21) عبد المنعم المشاط، "هيكل النظام العالمى الجديد"، فى محمد السيد سليم، محرر، النظام العالمى الجديد، (القاهرة، مركز البحوث و الدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1994).